## ● أخبار قصيرة

### فرنسا.. المجلس الدستوري يرفض معظم أجزاء قانون الهجرة الجديد

قانون جديد للهجرة في فرنسا كان مشروعا رئيسيا ومهما بالنسبة لإيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية. ولكن أعلن المجلس الدستوري الفرنسي أن جزءا كبيرا من هذا القانون غير مقبول.
وبذلك ألغى المجلس الدستوري الفرنسي جزءا كبيرا من قانون الهجرة الجديد والمثير للجدل. اعتبر المجلس أن ٣٢ مادة من أصل ٨٦ مادة في هذا القانون لا علاقة كافية لها بالقانون المقترح الفعلي.
وفقا لتصريحاتها، تريد الحكومة الفرنسية استخدام هذا القانون المقترح للسيطرة على الهجرة وتحسين الاندماج.

### العلاقات بين المجر و الإتحاد الأوروبي تزداد سوءا

تزداد العلاقات بين المجر والاتحاد الأوروبي سوءا. والدليل على ذلك هو الدعم المالي المخطط لأوكرانيا الذي تريد المجر إيقافه، مما يعرّض حق تصويتها في الاتحاد الأوروبي للخطر.
و تواجه المجر تحدياً سياسياً كبيراً. ففي الأيام القليلة المقبلة، على هذا البلد أن يتخذ قراراً بشأن الدعم المالي المقترح من الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا.
وفقاً لمجلة بوليتيكو، إذا قررت المجر إيقاف هذا الدعم، فقد يكون لذلك عواقب وخيمة عليها. من بينها، تواجه هذه الدولة خطر فقدان حق التصويت في الاتحاد الأوروبي.

### طالبان ترفض تعيين ممثل للأمم المتحدة في أفغانستان

قال "أمير خان متقي" وزير خارجية حكومة طالبان خلال لقائه مع سفراء ودبلوماسيين من بعض الدول في كابول: نحن معارضون لتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة في أفغانستان.
وذكر "ضياء أحمد تكل" نائب المتحدث باسم وزارة خارجية حكومة طالبان في بيان صحفي: طلب أمير خان متقي من دول المنطقة بذل المزيد من الجهود لزيادة التفاعل الإيجابي مع أفغانستان واستمراره من خلال التشاور الإقليمي.
ووفقاً للبيان، قال متقي خلال اللقاء: لا حاجة لممثل جديد للأمم المتحدة في أفغانستان في ظل وجود مكتب بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان هناك.

### بين السياسات الخاطئة و ظهور منافسين أقوياء

# ما هي التحديات التي يواجهها الدولار الأميركي عالمياً؟

**الوفاق/** أدت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢ إلى قيام وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات غير مسبوقة على روسيا، بهدف محاسبتها على ما اسمته "غزوها المخطط له مسبقاً وغير المبرر لأوكرانيا".
وكان الهدف منع روسيا من "دعم عملتها المتداعية بسرعة عبر تقييد إمدادات الروبل العالمية والوصول إلى الاحتياطيات التي قد تحاول روسيا مبادلتها لدعم الروبل". بعبارة أخرى، لن تتمكن روسيا من بيع ما يكفي من الدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأجنبي لشراء العملة الروسية وتعزيز قيمتها. وبالفعل، وصفت جانيت يلين، أمينة خزانة الولايات المتحدة، هذا الإجراء بأنه "إجراء غير مسبوق" من شأنه "الحد بشكل كبير من قدرة روسيا على استخدام الأصول لتمويل أنشطتها المزعزعة للاستقرار".
تجميد احتياطيات الدولار لدولة ذات سيادة (روسيا في هذه الحالة) أمر زلزالي. إنه يخاطر بتسريع انسحاب الدول التي لها مصالح جغرافية سياسية مختلفة عن الولايات المتحدة، مثل الصين أو دول الخليج الفارسي، من استخدام الدولار الأمريكي في التجارة أو الاستثمار. في الواقع، تستكشف العديد من الحكومات خارج الغرب سبلاً للحد من تعرضها للدولار. تقوم روسيا حالياً بتسوية ربع تجارتها الدولية باستخدام اليوان الصيني، وتُسوى تجارتها الثنائية مع الصين تقريبًا بالكامل بعملتي البلدين.

### سباق الهيمنة على التجارة العالمية

في مارس ٢٠٢٣، قامت الصين للمرة الأولى بتسوية دفعة للغاز الإماراتي بعملتها بدلاً من الدولار الأمريكي. ثم في نوفمبر، وقعت الصين والسعودية اتفاقية مبادلة عملات، مشيرة إلى رغبتها في توسيع استخدام عملاتهما. هناك مؤشرات أخرى أكثر إزعاجًا للدولار الأمريكي. على الرغم من نمو احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية باطراد عامًا بعد عام لأكثر من ٢٠ عامًا، إلا أن نسبة ما يحتفظ به من الدولارات الأمريكية وصلت إلى أدنى مستوى لها في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢. وهذا ليس انحرافًا عابرًا. إنها ذروة منحنى سلبي طويل الأمد شهد خلاله انخفاض حصة العملة الأمريكية في الاحتياطيات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية من أكثر من ٧٠٪ في أوائل العقد الأول من القرن الحالي إلى أقل من ٦٠٪ اليوم. في حين أن الانخفاض ليس دراماتيكيًا، إلا أنه هام ويشير إلى اتجاه سلبي للدولار يعكس عدة تطورات - اقتصادية ولكن أيضًا جيوسياسية.

### تراجع الإقتصاد الأميركي

تتناقص حصة اقتصاد الولايات المتحدة في إنتاج العالم مع استمرار نمو الاقتصادات الناشئة، وخاصة الصين، بمعدل أسرع من الولايات المتحدة وشركائها الغربيين. أصبحت الصين الآن الشريك التجاري الرئيسي لأكثر من ١٢٠ دولة، مع صادرات تزيد على ٣,٦ تريليون دولار. وهذا يخاطر بترك الولايات المتحدة خلف السباق من أجل الهيمنة التجارية العالمي. على مدار العشرين عامًا الماضية، ارتفعت حصة الصين من الاقتصاد العالمي من ٨,٩٪ إلى ١٨,٥٪ في حين انخفضت حصة الولايات المتحدة من ٢٠,١٪ إلى ١٥,٥٪ بنسبة تعادل القدرة الشرائية (التي تقارن الأسعار المحددة للسلع لتحديد قدرة شراء العملات).
في العام الماضي، تجاوزت اقتصادات بريكس (البلدان النامية سريعة النمو البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) تلك لمجموعة السبع (الاقتصادات المتقدمة الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وألمانيا) استنادًا إلى حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تعادل القدرة الشرائية، و سيمنح انضمام المزيد من البلدان إلى مجموعة بريكس المجموعة قوة اقتصادية أكبر.

> تجميد احتياطيات الدولار لدولة ذات سيادة (روسيا في هذه الحالة) أمر مزلزل، فهو يخاطر بتسريع انسحاب الدول التي لها مصالح جغرافية سياسية مختلفة عن الولايات المتحدة

### أميركا تخسر امتيازها العالمي

ولكن مركزية العملة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية لم تكن مرحبة دائمًا - بالتأكيد ليس من قبل أعداء الولايات المتحدة وأحيانًا ليس حتى من قبل أصدقائها. وصف فاليري جيسكار ديستان، الرئيس العشرون لفرنسا ووزير المالية في الستينيات، وضع الدولار الاحتياطي بامتياز مفرط للولايات المتحدة. وربما قصد أن الطلب على الأصول الأمريكية من الخارج كان مرتفعًا للغاية بحيث يمكنها الاقتراض بسهولة وبشروط مواتية لتمويل عجز الحساب الجاري - امتياز غير متاح لأمم أخرى. يمكن أن تتحدى التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية الحالية الآن هذا الامتياز المفرط. إن رفض شركاء روسيا في مجموعة بريكس والعديد من دول الأمم المتحدة فرض عقوبات على الطريقة الغربية ضد روسيا دليل على القيود التي يواجهها الغرب في ممارسة النفوذ الجغرافي السياسي.
ومن منظور اقتصادي، فإن الصين باعتبارها أكبر تاجر في العالم وروسيا باعتبارها واحدة من أغنى البلدان من حيث احتياطيات الطاقة تراكمت احتياطيات ضخمة من الذهب يمكن أن تحل محل بعض استخدامات الدولار الأمريكي. وكلاهما يسعى إلى العمل مع دول أخرى، بما في ذلك تلك في منطقة الخليج الفارسي، للحد من الاعتماد على الدولار الأمريكي. قد يصبح إقناع المستثمرين غير الغربيين باستخدام "عملة منافسة" - سواء كانت اليوان الصيني أو عملة بريكس - أسهل بعد تجميد وزارة الخزانة الأمريكية للأصول الروسية. وقد تتسارع هذه التحولات إذا قررت الولايات المتحدة الاستيلاء على الأصول الروسية المجمدة. من الواضح أكثر فأكثر، مع تأكيد الدول غير الغربية على نفسها في الساحة الاقتصادية العالمية، أن الانقسامات الجيوسياسية مع الغرب ستتسبب في مزيد من الاحتكاك. ونتيجة لذلك، من المؤكد تقريبًا أن تصبح أدوار الدولار الأمريكي أكثر تحديدًا مما كانت عليه في أي وقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

## بريطانيا..هل سيشهد عام ٢٠٢٤ تغييراً للحكومة؟

نشرت صحيفة "إس آر إف" السويسرية مقالاً ذكرت فيه: من المحتمل أن تشهد بريطانيا تغييرًا في الحكومة في عام ٢٠٢٤. ستُجرى انتخابات في بريطانيا هذا العام ووفقًا لاستطلاعات الرأي، فإن الأمور قد تصبح صعبة بالنسبة لريشي سوناك رئيس وزراء بريطانيا، حيث لم يشهد البرلمان البريطاني مثل هذه الظروف من قبل، وقد تتصاعد حدة اللهجة في الأشهر المقبلة. وتشير الدراسات إلى أنه قد يحدث تغيير في الحكومة في عام ٢٠٢٤.
حكم المحافظون بريطانيا لمدة ١٤ عامًا الماضية، حيث كانت الفضائح والانحطاط سمة مميزة للحياة السياسية اليومية لهذا الحزب مؤخرًا في البلاد. وفي رسالة رأس السنة، أعلن كير ستارمر زعيم حزب العمل المعارض أن عام الأمل قد بدأ الآن. لدى الإنجليز هذه الفرصة في صناديق الاقتراع للتأكد من أن الأمور ستتحسن في نهاية المطاف، لا يزال من غير الواضح تمامًا متى سيتم إعادة تعيين المقاعد الـ ٦٥٠ في مجلس العموم البريطاني. يملك رئيس الوزراء الحق الدستوري في حل البرلمان، وهو يتوقع إجراء انتخابات جديدة في النصف الثاني من العام.
يتوقع ريشي سوناك رئيس الوزراء البريطاني أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وقد قال في هذا الصدد: "نريد خفض التضخم إلى النصف، وخفض الضرائب أكثر، وتحسين اقتصادنا، ووقف الهجرة غير الشرعية بشكل خاص". و ذكرت الصحيفة أنه لم يحقق معظم هذه الوعود حتى الآن. فالعبء الضريبي على المواطنين في إنجلترا هو الأعلى منذ عدة عقود. وهناك أكثر من ٧ ملايين بريطاني في قوائم الانتظار لشهور في المستشفيات، ولم تتمكن الحكومة بعد من وقف الهجرة غير الشرعية.

قال ستارمر في خطاب: لدينا خطة لإعادة بريطانيا آمنة مرة أخرى، وإعادة بناء بلدنا المنكوب في نهاية المطاف. وتابعت الصحيفة السويسرية: ولكن إذا أراد سوناك تأجيل الانتخابات، فربما تكون هناك أسباب شخصية أيضًا: فقد كان رئيسًا للوزراء لمدة عام ونصف فقط، ووفقًا لاستطلاعات الرأي، فإن ٢٠٪ فقط من البريطانيين يصوتون حاليًا للمحافظين.
لذلك، لدى ستارمر آمال مشروعة في الانتقال إلى داونينج ستريت هذا العام، وهو يقول الآن إن حزبه سيفعل ذلك بشكل أفضل. يقول: "لدينا خطة لإعادة بلادنا إلى الأمان، لتحسين نظام الرعاية الصحية للمرضى، لخلق فرص متكافئة للجميع، وإعادة بناء بلدنا المنكوب في نهاية المطاف". بالطبع، لم يكشف بعد تمامًا عن كيفية عمل هذه الخطة. فالوعود والتبسيط جزء من أي عام انتخابي. ولكن بالنسبة للمؤرخ والكاتب البريطاني البارز بيتر هيننسي، فإن هذا لن يكون كافيًا.
يقول هيننسي إنه ينتشر شعور خطير بالإحباط في بريطانيا، وقد كتب عن ذلك مؤخرًا في مقال لبي بي سي. جاء فيه: منذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، شعرنا بشكل متزايد أننا نعيش في بلد لم يعد يعمل فيه أي شيء بشكل صحيح. مما أدى إلى إحباط عام. كما ضمن بريكست أن الغضب والاستياء أصبحا أداة للنقاش السياسي. وأكد: لقد استمر هذا الوضع المرير لفترة طويلة. إذا لم نتمكن من وقف هذا الانحدار، فستنتهي بريطانيا في نهاية المطاف إلى حالة صعبة للغاية.